دور التمويل الأصغر في تحقيق الشمول المالي –دراسة حالة الأردن–

The role of microfinance in achieving financial inclusion -Jordan Case Study-

* شيلي وسام[1]

[1] جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، الجزائر (الجزائر)، wissem.chili@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/12 تاريخ القبول: 2021/09/05 تاريخ النشر:2021/12/31

ملخص:

نهدف في هذه الدراسة إلى تبيان دور التمويل الأصغر في تحقيق الشمول المالي، من خلال الإحاطة بالإطار المفاهيمي لكل من التمويل الأصغر والشمول المالي، ثم التركيز على دراسة حالة الأردن في هذا المجال، بالتطرق إلى مضمون الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020) وواقع نشاط التمويل الأصغر فيه، وكيف ساهم في تعزيز مؤشرات الشمول المالي في الأردن، وقد توصلنا إلى وجود تطور إيجابي لهذا النشاط من حيث عدد العملاء والقروض النشطة وحجم المحفظة الاقراضية، ما ساهم بشكل إيجابي في رفع مؤشرات الشمول المالي من حيث ملكية الحسابات وتقليص الفروق بين الجنسين، وتحسين ظروف الأفراد العاملين في المناطق الريفية وتحويلهم إلى قوة منتجة تعتمد على ذاتها وتساهم في دعم مجتمعها، بما يتوافق والأهداف المسطرة في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر، الشمول المالي، الأردن.

تصنيف JEL: G21، G2، M13، R51.

Abstract:

In this study, we aim to demonstrate the role of microfinance in achieving financial inclusion, by taking note of the conceptual framework for both microfinance and financial inclusion, and then focusing on the case study of Jordan in this field, by addressing the content of the National Strategy for Financial Inclusion (2018-2020) and the reality of financing activity, and we have found a positive development for this activity in terms of the number of clients, active loans, and the size of the loan portfolio, which positively contributed to raising the indicators of financial inclusion in terms of account ownership, reducing gender differences, and improving financial inclusion indicators, The conditions of individuals working in rural areas and their transformation into a productive force that relies on itself and contributes to the support of its society, in line with the objectives outlined in the national strategy for financial inclusion in Jordan**.**

Key words: Microfinance, Financial Inclusion, Jordan.

Classification JEL: G21, G2, M13, R51.

* **المؤلف المراسل.**

مقدمة:

يقتضي ضرورة التفكير في تمكين الأفراد من إقامة وتأسيس مؤسسات مصغرة وصغيرة وتطويرها توفير الصيغ التمويلية التي تناسب والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، ذلك أن أغلب الصيغ التمويلية التي تتيحها المؤسسات المالية التقليدية، وخصوصا الرسمية منها كالبنوك التجارية وغيرها، قد لا تتماشى وخصوصيات الأفراد من حيث صيغها التمويلية وشروطها وأساليبها الاستثمارية، والضمانات المطلوبة، والفوائد المفروضة عليهم، وعلى هذا الأساس تظهر أهمية التمويل الأصغر أو ما يسمى بالتمويل متناهي الصغر في تقديم الخدمات المالية للفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر، والأفراد الفقراء القادرين على العمل وتحسين ظروفهم لتحويلهم إلى قوة منتجة من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة.

ويرتبط مفهوم التمويل الأصغر بالشمول المالي، باعتباره عنصر من العناصر الأساسية التي تتضمنها الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشمول المالي في أي بلد، والرامية إلى توسع نطاق وصول الخدمات المالية الرسمية لتشمل كل أفراد المجتمع وفي كل المناطق سواء كانت ريفية أو حضرية وبالأخص عند النساء وإدماجهم المالي في القطاع الرسمي، وتوفير التمويل اللازم للمؤسسات المصغرة والصغير والمتوسطة، وتشجيع قطاع الأعمال ليصبح أكثر كفاءة، وتعظيم الإرادات المحلية والاستثمار في البنى التحتية، ما يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم صادرات البلد، وخلق فرص عمل جديدة للشباب والنساء، ولرصد هذا الدور سنقوم بدراسة حالة الأردن.

– إشكالية الدراسة:

تظهر إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور صناعة التمويل الأصغر في تعزيز مستويات الشمول المالي في الأردن؟

– الفرضيات:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن هناك تطور كبير في نشاط قطاع التمويل الأصغر في الأردن ما ساهم بشكل فعال وايجابي في رفع مؤشرات الشمول المالي بما يتوافق والأهداف المسطرة.

– أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في الدور الذي يؤديه كل من التمويل الأصغر والشمول المالي في جذب المستبعدين من النظام المالي وادماجهم ضمن القطاع الرسمي، وتحويلهم إلى قوة منتجة بإنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة. وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية اجمالا.

– أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى رصد دور صناعة التمويل الأصغر في تحقيق الشمول المالي من خلال دراسة حالة الأردن والتعرف على الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي وضعها البنك المركزي الأردني(2018-2020)، وتبيان واقع تطور نشاط التمويل الأصغر في الأردن باعتباره محور من المحاور التي ترتكز عليها هذه الاستراتيجية، ورصد مدى مساهمته في توسيع نطاق وصول العملاء للخدمات المالية الرسمية وتحقيق مستويات الشمول المالي المستهدفة ضمن هذه الاستراتيجية.

– الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث نذكر منها ما يلي:

– دراسة لـ Ogechi Adeola و Olaniyi Evans (2017) بعنوان:

" The impact of microfinance on Financial inclusion in Nigeria ،The Journal of Developing Areas, Volume 51, No: 4.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر التمويل الأصغر على الشمول المالي في النيجر، من خلال دراسة قياسية استخدم فيها الباحثان طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل FMOLS (OLS) وطريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS (Dynamic OLS)، والبيانات السنوية لإجمالي قروض البنوك التجارية، وعدد بنوك التمويل الأصغر في نيجيريا، والناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى أسعار الفائدة على الإقراض، وشملت فترة الدراسة (2014-1981)، وقد توصل الباحثان إلى أن التمويل الأصغر والشمول المالي مرتبطان بمجموعة من العلاقات طويلة الأمد، فعلى المدى القصير للتمويل الأصغر تأثير إيجابي على الشمول المالي ولكنه غير مهم ، وعلى المدى الطويل له تأثير إيجابي له دلالة إحصائية، أما سعر الفائدة السلبي فله تأثير ذو دلالة إحصائية على مستوى الشمول المالي على المدى القصير والطويل، وعليه، أثبتت هذه الدراسة أن التمويل الأصغر وكذلك أسعار الفائدة محرك مهم لزيادة الشمول المالي في نيجيريا، وستكون هناك حاجة إلى زيادة الحوافز للتمويل الأصغر باعتباره وسيلة لتعزيز الشمول المالي في نيجيريا.

– دراسة لـ Dacanay Jovi C and all (2011) بعنوان:

" Microfinance, Financial Inclusion and Financial Development: An Empirical Investigation with an International Perspective" ،Proceedings of the International Conference on Managing Services in the Knowledge Economy, Universidade Lusíada de Famalicão, Portugal.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان كيفية يؤثر التمويل الأصغر على الشمول المالي والتنمية المالية، وقد توصلت الباحثة إلى أربعة نتائج هي: أولا انتشار التمويل الأصغر له علاقة كبيرة بالشمول المالي، ثانيا للشمول المالي علاقة إيجابية كبيرة بالتنمية المالية، ثالثا تساهم المؤشرات الأخرى كالوصول إلى رأس المال، وعمق رأس المال، والحجم، والناتج المحلي الإجمالي في تحسين التنمية المالية، أخيرا يؤثر إجمالي القروض القائمة وعدد المقترضين النشطين والمحافظ المعرضة للخطر بشكل إيجابي وكبير على التنمية المالية في الفلبين، ويخفف الإقراض الجماعي من المستوى العالي للمخاطر الكامنة بين المقترضين الأصغر، مما يجعل مؤسسات التمويل الأصغر قادرة على المساهمة في التنمية المالية للبلد.

– منهجية الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الإحاطة بالإطار المفاهيم للشمول المالي وأبعاده المختلفة، والتمويل الأصغر وطبيعة المؤسسات التي تقدم هذا النوع من التمويل، ثم تحليل تطور مؤشرات نشاط التمويل الأصغر في الأردن خلال الفترة (2020-2012) حسب آخر احصائيات البنك المركزي الأردني، ثم ربط التطور في هذا النشاط بتطور مؤشرات الشمول المالي في الأردن قبل وبعد تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2020-2018) وفي ظل الأوضاع التي فرضتها أزمة كوفيد 19، لكي نستطيع في الأخير رصد دور التمويل الأصغر في تحقيق مستويات الشمول المالي المستهدفة ضمن هذه الاستراتيجية.

المحور الأول: التمويل الأصغر

نظرا للأهمية المتزايدة للتمويل الأصغر من الأهمية بمكان الإحاطة بمفاهيمه وأهم عملاءه ومؤسساته وأشكال الإقراض في هذا مجال.

أولا: ماهية التمويل الأصغر وخصائصه:

سنركز هنا على مفهم التمويل الأصغر وتبيان أهميته وأهم خصائصه.

1– نشأة وتعريف التمويل الأصغر:

هناك العديد من التعاريف للتمويل الأصغر نذكر منها ما يلي:

– يعرف التمويل الأصغر بأنه "عملية تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء تتراوح ما بين قروض ومدخرات وتأمينات، يتعدد فيها الفاعلون من هيئات مانحة وبنوك تجارية، إلى منظمات غير حكومية متخصصة ومتعددة الأهداف". (عارف، 2009، صفحة 158)

– يشير التمويل الأصغر إلى تقديم خدمات مالية رسمية للفقراء وذوي الدخل المنخفض (فيما يتعلق بالائتمان على وجه الخصوص، ومن لا يحصلون على أجر ثابت)، وكذلك غيرهم ممن يتم إقصاؤهم على نحو ممنهج من النظام المالي، وكما أشرنا فإن التمويل الأصغر لا يشمل فحسب على مجموعة من المنتجات الائتمانية (لغرض ممارسة الأعمال، وتسهيل الاستهلاك، وتمويل الالتزامات الاجتماعية، ومواجهة الطوارئ...إلخ)، بل أيضا الادخار وتحويل الأموال والتأمين. (المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، 2012، صفحة 4)

– عرف المجموعة الاستشارية لمساعد الفقراء التمويل الأصغر بأنه "منهجية اقراض توظف بدائل للضمانات لتقديم واسترداد قروض قصيرة الأجل لرأس المال العامل لأصحاب المشاريع الصغيرة".

– يعرف برنامج الخليج العربي للتنمية التمويل الأصغر بأنه "الآلية الفعالة التي تستهدف شريحة أفقر الفقراء القادرين على العمل، للتخفيف من الصعوبات التي تواجهها هذه الشريحة وتحسين ظروفهم وتحويلهم إلى قوة منتجة تعتمد على ذاتها وتساهم في دعم مجتمعها". (عمران، 2020، صفحة 83)

وعليه، يقصد بالتمويل الأصغر تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمة الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، بسبب عدم توفر فيهم الشروط وعدم كفاية الضمانات وما يرافق عملية اقراضهم من مخاطر، والقادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل، ومن هذا المنطلق يأتي التمويل الأصغر لمعالجة مشكلة الاقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه العديد من الأفراد الفقراء القليلي المردودية مع مخاطر مرتفعة.

ونشير هنا بأن هناك اختلاف بين مفهومي التمويل الأصغر والاقراض الأصغر، حيث يرتبط هذا الأخير بمنح القروض فقط، لكن بمرور الوقت والخبرة المكتسبة في هذا المجال تعددت الخدمات المالية المقدمة للفئات الفقيرة لتشمل كذلك الأوعية الادخارية، التحويلات المالية فضلا عن الخدمات غير المالية كالتدريب والاستشارات، وعليه، يعتبر الإقراض الأصغر جزءا من التمويل الأصغر.

نشأ التمويل الأصغر من التجارب في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، ولكن أفضل بداية معروفة كانت في بنغلاديش في عام 1976، بعد انتشار المجاعة على نطاق واسع في عام 1974، وذلك بتأسيس بنك غرامين من طرف محمد يونس الحاصل على جائزة نوبل في عام 2006، حيث اعتبر هذا الأخير أن الائتمان هو حق أساسي من حقوق الإنسان، وعليه، تكمن المهمة الأساسية للتمويل الأصغر في مساعدة الفقراء على مساعدة أنفسهم ليصبحوا مستقلين اقتصاديا، من خلال منح الائتمان للعمل الحر ولتمويل الأنشطة الإضافية المدرة للدخل، كما افتراض نموذج غرامين أن خبرة الفقراء غير مستغلة، و أن الأعمال الخيرية لن تكون فعالة في القضاء على الفقر لأنها ستؤدي إلى التبعية ونقص المبادرة بين الفقراء، وفي حالة بنك غرامين شكلت النساء 95% من المقترضين وهن أكثر موثوقية من الرجال من حيث السداد (ABDUL RAHM , 2007, pp. 38-39)، بعدها شهد التمويل الأصغر انتشارا في أكثر في الدول كأمريكا اللاتينية التي أنشأت بنك القرية village bank، ثم ظهر هذا النوع من التمويل في بوليفيا عن طريق بنك سول، وفي اندونيسيا عن طريق بنك راكيات rakyat، كذلك، قامت العديد من الدول بإنشاء مؤسسات تمويل أصغر في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وأوروبا وغيرها من الدول (البشير، 2014، صفحة 22)، وفيما يلي جدول يبين مراحل تطور صناعة التمويل الأصغر عبر الزمن:

جدول رقم (01): التطور التاريخي لصناعة التمويل الأصغر

المرحلة	أهم الملامح والسمات
المرحلة الأولى قبل عام 1950	– الاعتماد كليا على القطاع غير الرسمي في توفير التمويل الأصغر. – قيام التجار والمرابون بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مع قيام جمعيات الادخار ومؤسسات المجتمع المحلي بدور أقل.
المرحلة الثانية 1970-1950	– الاعتماد بدرجة كبيرة على برامج الائتمان التي يدعمها المانحون. – قيام البنوك الزراعية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر وقيام الجمعيات التعاونية بدور أقل.
المرحلة الثالثة 1995-1970	– التحول إلى برامج التمويل الأصغر المبنية على الأسس التجارية. – قيام تجارب مصرفية ناجحة في التمويل الأصغر في مختلف قارات العالم مثل بنك غرامين، بنك راكيات، وبنك سول، مع قيام المؤسسات غير مصرفية والمنظمات التطوعية بدور أقل.
المرحلة الرابعة ما بعد 1995	– التوسع في التمويل الأصغر المبني على الأسس التجارية. – قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مع قيام مؤسسات غير مصرفية والمنظمات التطوعية بدور أقل.

المصدر: الماحي ضرار (2013)، مفاهيم أساسية تتعلق بالتمويل الأصغر، دورة تدريبية عن خدمات التمويل الأصغر، معهد علوم الزكاة، السودان، ص 15.

2– أهمية وأهداف التمويل الأصغر:

يفتح التمويل الأصغر مجالا واسعا أمام توزيع الدخل بشكل أفضل، فحسب الباحثة Catherine Chaw بمدرسة لندن للاقتصاد يؤدي تركيز التمويل على فئة بعينها في المجتمع إلى عدم استخدام الطاقات والموارد المتاحة للمجتمع، وأن الوسيلة الوحيدة لاستخدام هذه الطاقات والموارد هي إقامة المشاريع المصغرة والصغيرة والتي تؤدي إلى الزياد في الإنتاج والعمالة وعدالة توزيع الدخل. (عمران، 2020، صفحة 50)، ويحفز التمويل الأصغر الاقتصاديات المحلية من خلال تحريك وخلق الطلب الواسع والمتنوع على السلع والخدمات خاصة ما تعلق بالتغذية والتعليم والصحة، وتكمن أهمية من الناحية الاقتصادية فيما يلي: (سلومة، 2014، الصفحات 72-73)

- يساهم في بناء القدرات الإنتاجية، حيث يساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على المستويات الاقتصادية كافة، ويساهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يساعد على تقليص الفجوات التنموية بين المدن والأرياف؛
- يساهم في استيعاب قوة العمل المتدفقة إلى سوق العمل ومن ثم الحد من مشكلة البطالة؛
- يساهم في بناء الأصول المنتجة وزيادة الأوعية الادخارية؛
- يساهم في زيادة الإنتاج المحلي الجمالي، وتوفير النقد الأجنبي، وتقليل الاعتماد على الواردات من خلال تشجيع الصناعات الصغير؛
- توفير العديد من السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع وتزيد من درجة الاكتفاء الذاتي؛
- قدرتها على تشكيل نواة مغرية للصناعات الكبيرة سواء المحلية أو الخارجية؛
- استثمار المهارات البشرية في الصناعات الثقيلة والبرمجيات التي تعتمد على المعرفة والمهارة وتساهم في تكثيف القيمة المضافة المحققة؛
- تحقيق التنمية المتوازنة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد حسب التوزيع الجغرافي.

من الناحية الاجتماعية، تكمن أهمية التمويل الأصغر في التخفيف حدة الفقر والخروج بالفقراء من دائرة خط الفقر الي الوصول لدرجة من الرفاهية والتواصل الاجتماعي والثقة بالنفس، والقدرة على التشغيل الذاتي لمحدودي الدخل وخريجي الجامعات والمعاهد وخاصة التخصصات التقنية والفنية فضلا عما يلي: (سلومة، 2014، صفحة 73)

- يعتبر عامل أساسي للاستقرار الاجتماعي، ويعطي الفئات الاجتماعية المهمشة فرصة التفاعل مع العملية الانتاجية المبدعة من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة والتعبير عن ذاتهم وطموحاتهم؛
- يعتبر وسيلة لدمج وتفعيل دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بما يعزز دورها الريادي والاجتماعي؛
- تساهم في تقوية العلاقات الاجتماعية من خلال التفاعل بين أصحاب المشروعات الصغرى وفئات المجتمع المختلفة؛
- تطوير إدارة المشاريع الصغيرة وتوفير القدرة على التكيف مع ظروف العمل المحيطة مع تبني سياسات جديدة تتلاءم مع هذه الظروف على عكس المشروعات الكبيرة؛
- يعمل على شعور الأشخاص الحاصلين على التمويل الأصغر بامتلاك فرص للمشاركة في اتخاذ القرار على مستوي الأسرة.

3- خصائص برامج التمويل الأصغر:

تتصف برامج التمويل الأصغر بما يلي: (مقابله و عواوده، 2020، الصفحات 9-10)

- ✓ تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل؛
- ✓ التقييم البسيط والسهل للمشروعات ونشاطات المقترضين؛
- ✓ استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من الضمانات العينية؛
- ✓ تزيد فرصة حصول المقترض على قروض جديدة على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة؛
- ✓ توفير ميزة الدفع بالأقساط للقروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر؛
- ✓ ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛
- ✓ استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الطارئة؛
- ✓ تقديم مجموعة من الخدمات المالية الملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

ثانيا:مؤسسات وعملاء التمويل الأصغر

يتضمن قطاع التمويل الأصغر على مؤسسات تمويل أصغر تستهدف فئة معينة من العملاء.

1- مؤسسات التمويل الأصغر:

تعرف مؤسسات التمويل الأصغر بأنها مؤسسات رسمية عملها الرئيسي هو تقديم خدمات مالية للفقراء، وتشمل المؤسسات التي تقدم خدمة واحدة أو أكثر من خدمات التمويل الأصغر، وتضم مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية، و ومؤسسات التمويل التجاري (المؤسسات المالية غير المصرفية)، والتعاونيات المالية بمختلف أنواعها وبنوك الادخار، والبنوك الريفية، والبنوك الزراعية والإنمائية والبريدية المملوكة للدولة، والبنوك التجارية، وبنوك التمويل الأصغر المتخصصة، ومجموعة واسعة من صناديق الإقراض التي تساندها الدولة. (المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، 2012، صفحة 6)

إن أغلب مؤسسات التمويل الأصغر قائمة على برامج القروض الصغرى، حيث تقبل ايداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط وليس من العامة، وغلبا ما تكون هذه المؤسسات في شكل منظمات غير حكومية، و يرتكز نشاطها في تقديم خدمات مالية للأسر الفقيرة (إقراض، إدخار، تأمين..الخ)، وأصحاب المشاريع المصغرة والصغيرة وذوي الدخول المنخفضة، وأولئك الذين ينشطون خارج القطاع الرسمي.

2– عملاء التمويل الأصغر:

إن عملاء التمويل الأصغر هم في العادة من ذوي الدخل المحدود غير القادرين على الحصول على خدمات المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالبا من أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يعملون لحسابهم الخاص والذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية –في أغلب الأحيان– من منازلهم، والجدير بالذكر إلى أن الوصول للمؤسسات المالية التقليدية له ارتباط مباشر بحجم دخل الفرد، فكلما زاد مستوى دخل الفرد ضعف الأمل في إمكانية وصوله إلى تلك المؤسسات، وكلما زادت تكلفة التعاملات المالية التقليدية والتي قد لا تفي –رغم ذلك– باحتياجات الفقراء من الخدمات المالية، وبالتالي يتحول عنها هؤلاء الأفراد ليصبحوا من عملاء التمويل الأصغر، (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2009، صفحة 4)، ففي المناطق الريفية مثلا يكون عميل التمويل الأصغر عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلا متواضعا مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية، أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة.

ثالثا: أشكال الاقراض في مجال التمويل الأصغر

تقدم مؤسسات التمويل الأصغر خدماتها المالية الاقراضية في شكلين أساسيين هما: (عمران، 2020، الصفحات 55-58)

1– الإقراض الجماعي:

يتضمن ثلاثة أشكال من الإقراض هي:

1–1 الإقراض الجماعي من خلال المجموعات التضامنية:

يتم ضمن هذا الشكل من الإقراض الجماعي منح قروض على شكل فردي وبمبالغ صغيرة تم تسديدها في مدة تتراوح ما بين شهر إلى 12 شهر، ويعتمد هذا النوع من الإقراض على أسلوب التدرج في زياد قيمة القروض المنوحة بناء على الالتزام بالتسديد في الوقت المتفق عليه للقروض السابقة، ويتضامن أعضاء المجموعة التي تتشكل ذاتيا على السداد في حالات التأخر عن التسديد من طرف أحد الأعضاء، بحيث قد يفقد أعضاء المجموعة الحق في الحصول على القروض الفردية على أساس تأخر أحد أعضائها عن التسديد، ويتم تفعيل هذا التضامن من خلال جعل الموافقة على طلبات حصول أحد الأعضاء على القروض ترتبط بموافقة الأعضاء الآخرين، كما يتم أيضا تكليف مجموعة أو رئيسها بمهام جمع أقساط القروض المستحقة على الأعضاء، وتسديدها دفعة واحدة.

1–2 الإقراض الجماعي من خلال بنك القرية:

إن بنك القرية هو بمثابة وسيط مالي يتشكل من مجموعة من الأفراد الذين يتراوح عددها ما بين 30 إلى 90 فردا وهم الذين يملكون هذا البنك ويديرونها بشكل تشاركي وتعاوني، ويقومون بعمليات متابعة القروض وتحصيلها، وتفعيل سياسات الإدخار وفق الطرق المعتمدة من طرف أعضاء بنك القرية، ويتوقف حصول بنك القرية على الموارد المالية في المستقبل بناء على مدى التزامه بتسديد القروض المتحصل عليها بشكل جماعي في المرات السابقة، كما يمكن لبنك القرية أن ينمو ويصبح بنكا مستقلا بذاته بمرور الزمن.

1–3 الاقراض عن طريق فروع البنوك ومن خلال المجموعات:

إن هذا الشكل من الإقراض الجماعي يجمع في خصائصة بين خصائص الإقراض الجماعي من خلال الجموعات التضامنية والإقراض الجماعي من خلال بنك القرية، بحيث يقوم أعضاء المجموعة المتشكلة من خمسة أعضاء بشكل ذاتي بالإتصال مع المجموعات الأخرى لتشكيل مركز للمجموعات، ويتم حصول الأعضاء للمجموعات على القروض بشكل فردي في فترات أقل من سنة، ويجتمع وكيل البنك أسبوعيا مع الأعضاء لتسليم دفعات الأقساط للقروض المستحقة، وأقساط مدخرات الأعضاء المجمعة، ويكون الأعضاء متضامنين على سداد القروض، وليس لهم الحق في الحصول على القروض مستقبلا في حالة تأخرهم أو إمتناعهم عن التسديد.

2- الإقراض الفردي:

تعتبر القروض الفردية ذات مبالغ أكبر مقارنة بالقروض الجماعية، وتقدم للأفراد دون ضمانات جماعية، وبشروط أكثر مرونة، والمقترضون ضمن هذا النوع من القروض هم من الفقراء ذوي أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة، والإقراض الفردي يكون في شكل قروض صغيرة وقصيرة الأجل تتراوح قيمتها ما بين 100 و500 دولا أمريكي، ويتم تشجيع الأفراد على السداد من خلال حوافز عديدة مثل إمكانية إقتراض مبالغ أكبر بصورة مطردة، أو من خلال الحصول على فرص تدريب في مجال إدارة المشروعات الصغيرة والمصغرة.

المحور الثاني: ماهية الشمول المالي وأبعاده

سنقوم في هذا المحور بالإحاطة بالإطار المفاهيمي للشمول المالي وتبيان أبعاده المختلفة.

أولا: تعريف الشمول المالي

عرف منظمة التعاون والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول لمجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي." (عبد الله، 2016، صفحة 16)

وعرفه مركز الاشتمال المالي في واشنطن بأنه" الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء المهمشة". (Eugeniusz , 2013, p. 225)

كذلك عرفته مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي بأنه "وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". (الياس، 2015، صفحة 11)

يقصد بالشمول المالي اتاحة الخدمات المالية لكل أفراد المجتمع في كل المناطق سواء كانت ريفية أو حضرية، أي الحالة التي يحصل فيها وبفعالية جميع البالغين ممن هم في سن العمل على خدمات الائتمان، والادخار، والمدفوعات، والتأمين من جهة رسمية لتقديم الخدمات، ويشمل هذا عددا كبيرا من الأسر التي لا تعتبر فقيرة أو حتى منخفضة الدخل بالمعايير المحلية، ومعظم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: أهداف الشمول المالي

تتثمل أهداف الشمول المالي فيما يلي:

- تحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من المتعاملين سواء الأفراد أو المنشآت، والتعريف بأهمية هذه الخدمات وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي، فضلا عن تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسيات والتعليمات الخاصة بذلك، وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم؛ (الصابوني، 2015، صفحة 20)
- جذب المستبعدين إلى النظام المالي الرسمي من خلال توفير خدمات مالية متنوعة وبتكلفة منخفضة (مدخرات، المدفوعات، التحويلات المالية، الائتمان، التأمين، المعاشات)؛
- تمكين الأفراد من العمل وتحويل الطاقات الكامنة الى منتجة في مختلف الاختصاصات بما يساهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد ودعم القطاع المصرفي، وتقليل الاعتماد على العائلات والأصدقاء، فضلا عن تشجيع الادخار والحد من البطالة وتقليل درجة التفاوت في الدخول وزيادة النمو الاقتصادي.

ثالثا: أبعاد الشمول المالي

نظرا لأهمية الشمول المالي في تخفيض الفقر وتحقيق الاستقرار المالي، وافق قادة مجموعة (GPFI) في قمة (Cannes Summit) Cannes على توصية الشراكة العالمية للشمول المالي Inclusion Financial for Partnership Global (GPFI) لدعم الجهود الخاصة بالبيانات الدولية والوطنية للشمول المالي وفي قمة Los Cabos عام 2012 أقرت مجموعة العشرين مؤشرات الشمول المالي الأساسية المقدمة من قبل الشراكة العالمية للشمول المالي، وقد تضمنت ثلاثة أبعاد رئيسة موضحة في الجدول أدناه، ومن بين تلك المؤشرات نذكر: عدد المشروعات التي تتعامل مع البنوك بصفة رسمية، المشروعات التي اقترضت من مؤسسات مالية رسمية، الحسابات المصرفية الإلكترونية، نقاط تقديم الخدمات المالية، أما بالنسبة للأفراد فنجد: نسبة البالغون الذين يمتلكون حسابات بنكية والذين لديهم ائتمان لدى مؤسسات مالية منظمة والذين لديهم تأمين، عدد مرات استخدام الحساب في التعامل، المعاملات غير النقدية، الميل للادخار والتحويلات....الخ.

جدول رقم (02): أبعاد الشمول المالي

الأبعاد	المؤشرات
الوصول إلى الخدمات	– نقط الوصول إلى الخدمات. – حسابات النقود الإلكترونية. – مدى الترابط بين نطاق تقديم الخدمة.
استخدام الخدمات المالية	– البالغين الذين لهم تعامل مصرفي، البالغين الذين لهم حساب ائتمان منتظم، البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم، البالغين حملة وثائق التأمين، عدد معاملات الدفع غير النقدية، عدد معاملات الدفع عبر الهاتف، إرتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية، المحتفظين بحساب بنكي، والتحويلات، الشركات التي لديها حسابات رسمية مالي، الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية.
جودة الخدمات المالية	– المعرفة المالية، السلوك المالي، متطلبات الشفافية، حل النزاعات، تكاليف استخدام الخدمات المالية، والعوائق الائتمانية

Source : GPFI ,2016, G20 Basic Set of financial inclusion indicators.

المحور الثالث: الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن

بدأ البنك المركزي الأردني في عام 2015 بالإشراف على عملية صياغة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في المملكة، وفي نهاية شهر سبتمبر 2016 بدأ بالعمل على إعدادها، وفي 4 ديسمبر2017 تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020).

أولا: دواعي تبني استراتيجية وطنية للشمول المالي في الأردن.

ظهرت الحاجة إلى وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في الأردن للأسباب التالية:

1– النسبة المرتفعة للأشخاص المستبعدين ماليا مقارنة بمنطقة OECD:

طبقا للدراسة التشخيصية التي قام بها البنك المركزي الأردني في عام 2017 على بعض الفئات المستهدفة (الأكثر فقرا، النساء، اللاجئين)، فإن 67% من الأردنيين فوق سن الـ 15 عاما لا يستطيعون الوصول للخدمات المالية الرسمية وفقا لمؤشر نسبة امتلاك الحسابات، كما أن 38% من البالغين مستبعدين من أي خدمات مالية رسمية، و24.8% من البالغين مستبعدين بشكل تام من أي خدمات مالية رسمية وغير رسمية، وغالبية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مقيدة ماليا(Central Bank of Jordan, 2017, p. 1)، ورغم أن هناك تحسن في مستويات الشمول المالي في الأردن في عام 2017 مقارنة بعام 2014 إلا أنها منخفضة جدا مقارنة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهو ما دفع البنك المركزي الأردني إلى وضع خطة استراتيجية لتعزيز الشمول المالي غي الأردن.

2- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة:

ستساهم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في التقليل من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في الأردن بما يتماشى مع خطة تحفيز النمو الاقتصادي واستراتيجية ورؤية الأردن 2025، ويظهر ذلك من خلال ما يلي: (البنك المركزي الأردني، 2017، صفحة 6)

- تعزيز المساواة بين الجنسين؛ وذلك بتقليص فجوة الوصول المالي للخدمات بين الجنسين بما يساهم إيجابا بتحرير القدرات الاقتصادية للنساء ورائدات الأعمال في المجتمع؛
- زيادة فرص الوصول والاستخدام للخدمات المالية الرسمية للاجئين، مما يقلل أوجه التفاوت وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتعزيز اعتمادهم على ذاتهم وتمكينهم من المساهمة في النشاط الاقتصادي؛
- وصول مختلف الخدمات المالية لكافة المناطق في المملكة، بما فيها المناطق النائية بشكل يساهم إيجابا في تقليل أوجه التفاوت وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء المملكة الأردنية؛
- حشد وتوفير مصادر جديدة وكافية للتمويل، وتوفير مجموعة من الخدمات المالية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي تعاني تقييدا ماليا، بشكل يساهم في خلق المزيد من فرص العمل خاصة لذوي الدخل المحدود والشباب غير العامل.

ثانيا: مضمون الاستراتيجية الوطنية الشمول المالي (2018-2020) في الأردن:

الشكل الموالي يبين مضمون الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في المملكة الأردنية.

شكل رقم (1): مضمون الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن (2018-2020)

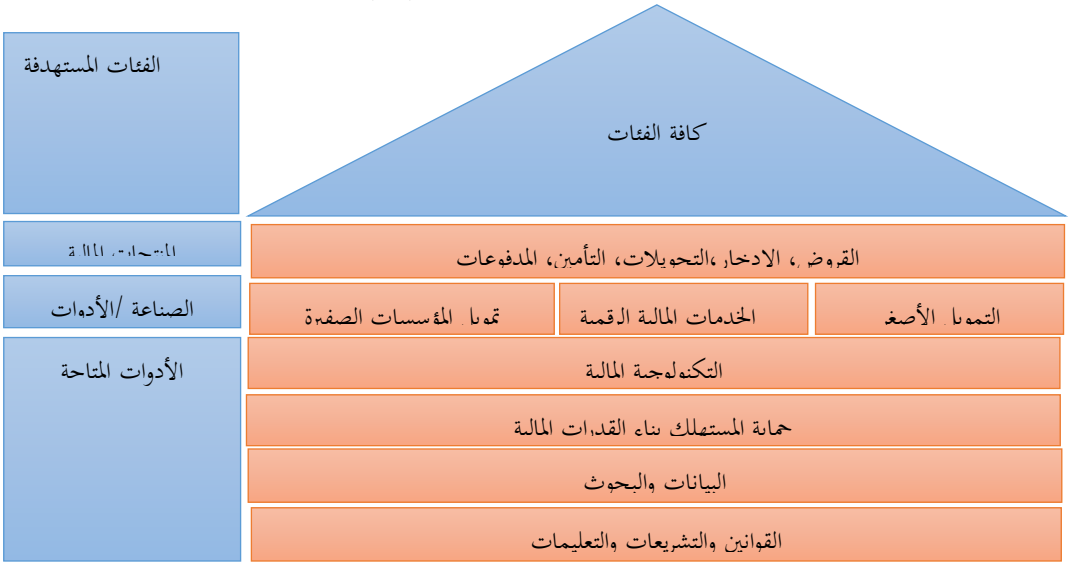

Source: central Bank of Jordan (2018), The National Financial Inclusion strategy 2018- 2020, p9.

من الشكل أعلاه يتضح أن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تستند إلى مجموعة من السياسيات ذات الأولوية ثلاثة منها تعتبر ركائز أساسية هي: التمويل الأصغر، الخدمات المالية الرقمية، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن أربعة عناصر أخرى تعتبر كمتطلبات أساسية لإنجاح هذه الاستراتيجية (القوانين والتشريعات، البيانات والأبحاث، حماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية والتكنولوجيا المالية)، تتقاطع بشكل كبير مع الركائز الأساسية مما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة، وعلى الرغم من أن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تستهدف كافة فئات المجتمع والشركات متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم، إلا أن التركيز موجه بشكل خاص نحو تمكين الفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات المالية، ولا سيما الفئات الضعيفة من ذوي الدخل المحدود ضمن فئة 40% الأكثر فقرا في

المملكة، والنساء، والشباب (من 15 إلى 24 عاما بشكل عام ؛ ومن 15 إلى 18 عاما على وجه الخصوص)، واللاجئين، وتتمثل الأهداف الوطنية لهذه الاستراتيجية فيما يلي: (central Bank of Jordan, 2018, p. 10)

- رفع مستوى الشمول المالي من 33.1% في عام 2017 مقاسا بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية(محدد وفق دراسة إحصائية للبنك المركزي الأردني) إلى 41.5% بحلول عام 2020 ؛
- تقليص فجوة الوصول المالي للخدمات بين الجنسين من53% إلى 35%.

ويظهر الجدول الموالي جزءا من الأهداف التشغيلية الرئيسية، والأهداف العامة التي تم تحديدها ضمن المحاور الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، والإجراءات الاستراتيجية بشكل تفصيلي.

جدول رقم (3):الأهداف التشغيلية والعامة والممكنات للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن

القطاعات
1- محور التمويل الأصغر
توفير البيئة المواتية لنمو قطاع التمويل الأصغر والقيام بدوره التنموي.
بناء القدرات المالية والموارد البشرية في قطاع التمويل الأصغر لتحسين تطوير المنتجات المالية المقدمة من القطاع وتوسيع رقعة انتشاره، ورفع الوعي العام والقدرات المالية لعملاء قطاع التمويل الأصغر.
2- محور الخدمات المالية الرقمية
زيادة انتشار الخدمات المالية الرقمية، وتقديم خدمات مالية شاملة، وتعزيز الأمن والنزاهة لأنظمة الدفع.
3- محور الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم
زيادة نسبة التمويل (كنسبة من القروض) المقدمة من البنوك وشركات التمويل الأصغر للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من 8.5 % إلى 15% في نهاية عام 2020.
الممكنات
1- الإطار التشريعي والقانوني
تمكين الفئات المستهدفة والتي تشمل الشباب من الفئة العمرية (15-18 سنة)، والنساء، واللاجئين، وذوي الدخل المحدود من فتح حسابات، وتقديم الحوافز الضريبية لقطاعات الأعمال ذات الأولوية.
توسيع نطاق تبادل المعلومات الائتمانية، وإصدار قانون الأموال المنقولة، وقانون الإعسار المالي.
2- حماية المستهلك المالي
تطبيق الإطار القانوني والتشريعي لحماية المستهلك المالي استنادا إلى مبادئ التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، التمويل المسؤول، حماية بيانات العملاء، وايجاد آليات مناسبة لمعالجة شكاوى العملاء.
تعزيز الإطار العام لحماية مستهلكي الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي، وفقاً لمبادئ حماية المستهلك المالي والتي تشمل التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، والتمويل المسؤول، وحماية بيانات العملاء وايجاد آليات مناسبة لمعالجة شكاوى العملاء.
تطوير القدرات المالية للفئات المستهدفة وذلك ضمن الإطار العام لحماية المستهلك.
3- بناء القدرات المالية
تعزيز الثقافة المالية في المدارس، وبناء القدرات المالية للفئات المستهدفة (النساء، اللاجئين، الشركات المتناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم)، بالإضافة إلى رفع الوعي والثقافة المالية للمجتمع.
4– البيانات والأبحاث
بناء قاعدة بيانات دقيقة وشاملة للشمول المالي في المملكة مع نهاية عام 2018.

المصدر: البنك المركزي الأردني، (2017)، ملخص الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي، عمان.

بالنسبة لمحو التمويل الأصغر تم وضع الأهداف التشغيلية التالية لتوفير البيئة المواتية لنمو هذا القطاع وذلك وفق مراحل التالية: (البنك المركزي الأردني، 2017، الصفحات 1-2)

- شمول شركات التمويل الأصغر ضمن النظام المالي الرسمي مع نهاية النصف الأول من عام 2018، حيث يتم خلال الربع الثاني من عام 2015 إلى الربع الثاني من عام 2018 منح الترخيص لعمل شركات التمويل الأصغر من قبل البنك المركزي؛
- تحسين قدرة شركات التمويل الأصغر على تقييم القدرة الائتمانية لعملائها مع نهاية عام 2019؛
- الإشراف والرقابة على قطاع التمويل الأصغر مع نهاية عام 2018، حيث يتم إصدار التعليمات التي تحكم قطاع التمويل الأصغر بالأردن من الربع الأول من عام 2017 إلى الربع الرابع من عام 2018، كذلك تطوير إدارة الرقابة المكتبية من الربع الثاني من عام 2017 إلى الربع الرابع من عام 2018، وتطوير إدارة الرقابة الميدانية من الربع الرابع من عام 2017 إلى الربع الأول من عام 2019؛
- تعزيز منظومة حماية المستهلك المالي لعملاء قطاع التمويل الأصغر مع نهاية النصف الأول من عام 2020.

أما فيها يخص بناء القدرات المالية والموارد البشرية في قطاع التمويل الأصغر فتكون وفق ما يلي: (البنك المركزي الأردني، 2017، الصفحات 3-5)

- تخصيص جزء من محفظة الائتمان للمشاريع الناشئة خلال عام 2020؛
- تخصيص جزء من التمويل الذي يتم الحصول عليه من المؤسسات الدولية والإقليمية لقطاع التمويل الأصغر مع نهاية عام 2019، حيث يتم تخصيص ما لا يقل عن 10% من القروض المعاد إقراضها من خلال البنك المركزي من الربع الأول من عام 2018 إلى الربع الرابع من عام 2019، على أن تقوم شركات التمويل الأصغر بإعادة إقراض عملائها من الفئات والقطاعات المستهدفة من حصيلة القروض التي حصلت عليها في إطار زمني يبدأ من الربع الأول من عام 2019 إلى الربع الرابع من عام 2019؛
- بناء القدرات لموظفي شركات التمويل الأصغر مع نهاية النصف الأول من عام 2020 ؛
- تطوير المنتجات والخدمات المالية المقدمة من شركات التمويل الأصغر وتنويعها بحيث تشمل المنتجات المخصصة للمناطق الريفية، وقطاع الزراعة خلال عام 2020؛
- توسيع رقعة انتشار شركات التمويل الأصغر خاصة في المناطق النائية، فضلا عن استخدام التمويل الالكتروني الرقمي خلال عام 2020؛
- تنفيذ برامج لزيادة الوعي المالي وبناء القدرات للفئات المستهدفة من النساء والشباب وذوي الدخل المحدود خاصة في المناطق الريفية مع نهاية عام 2019.

المحور الرابع: دور التمويل الأصغر في تعزيز مؤشرات الشمول المالي في الأردن

سنقوم في هذا المحور برصد دور التمويل الأصغر في تعزيز مؤشرات الشمول المالي في الأردن، من خلال دراسة تطور مؤشرات الوصول والانتشار لقطاع التمويل الأصغر وربطها بتطور مستويات الشمول المالي في الأردن، ومدى مساهمة ذلك في تحقيق الأهداف المسطرة ضمن الاستراتيجية الوطنية للشمول المال في الأردن.

أولا: مؤشرات الوصول والانتشار لقطاع التمويل الأصغر

تأسس قطاع التمويل الأصغر في الأردن في عام 1994 من خلال إطلاق خطة إقراض تجريبية في عمان، ويتكون اليوم هذا القطاع من تسعة مؤسسات تمويل أصغر، وهي تطبق أفضل الممارسات العالمية للإقراض، وقد ركز قطاع التمويل الأصغر في البداية على القروض الجماعية ودعم المشاريع التجارية فقط بناء على الطلب، وبعد تطور قطاع التمويل الأصغر أصبح يشمل القروض الفردية، ودعم القروض والمنتجات، كالتأمين على الحياة، وخدمات تطوير الأعمال التجارية التي تركز على الأسر وذوي الدخل المحدود.

1- فروع مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن:

ارتفعت مستويات مؤشرات الوصول والانتشار المتعلقة بعدد فروع مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن من 192 فرع في الربع الرابع من عام 2017 إلى 202 فرع في الربع الرابع من عام 2020 منتشر في كل أنحاء المملكة، (تنمية شبكة التمويل الأصغر في الأردن، مارس 2021، صفحة 17)، أما في الربع الأول من عام 2021 فبلغ عددها 201 فرع. (تنمية شبكة التمويل الأصغر في الأردن، جوان 2021، صفحة 7)

2- العملاء والقروض النشطة:

الجدول الموالي يوضح مؤشرات الوصول والانتشار لقطاع التمويل الأصغر المتعلقة بعدد العمال النشطين وعدد القروض النشطة من الربع الرابع لعام 2012 إلى الربع الرابع لعام 2020.

شكل رقم (2): عدد العملاء النشطين والقروض النشطة من الربع الرابع لعام 2012 إلى الربع الرابع لعام 2020

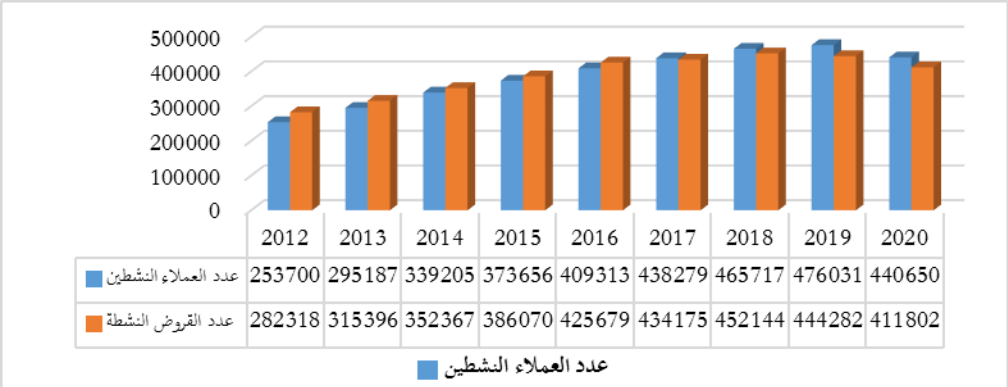

المصدر: تنمية شبكة التمويل الأصغر في الأردن (2020)، تقرير الأداء الربع الرابع 2020، الأردن، ص ص15-16.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع في عدد العملاء النشطين لمؤسسات التمويل الأصغر من 253700 عميل في الربع الرابع لعام 2012 إلى 440650 عميل في الربع الرابع لعام 2020، كذلك ارتفع عدد القروض النشطة من 282318 قرض إلى 411802 قرض خلال نفس الفترة، الأمر الذي سيساهم في دعم وتمكين الفقراء وأصحاب المشاريع المصغرة والصغيرة وزيادة دخل أسرهم ودعم النمو الاجتماعي والاقتصادي، وذلك رغم الظروف الراهنة التي فرضتها أزمة كوفيد 19.

فيما يخص مؤشر المحفظة الاقراضية فبلغ حجمها 108073529 دينار أردني في الربع الرابع من عام 2012 (تنمية شبكة التمويل الأصغر في الأردن، 2020، صفحة 17)، ليرتفع إلى 252144945 دينار أردني في الربع الرابع من عام 2020. (تنمية شبكة التمويل الأصغر في الأردن، مارس 2021، صفحة 20)

وتظهر إحصائيات الربع الرابع لعام 2020 أن 67% من إجمالي عمليات قطاع التمويل الأصغر متواجد خارج العاصمة عمان من حيث عدد العملاء النشطين والقروض النشطة (2 96334 دينار أردني، و276965 دينار أردني على التوالي)، و68% من حيث عدد الفروع (137 فرع)، و61% من حيث قيمة المحفظة الاقراضية (154795332 دينار أردني). (تنمية شبكة التمويل الأصغر في الأردن، مارس 2021، صفحة 20)

3- المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن:

زادت حصة قروض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الممنوحة من البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر بمعدل نمو سنوي بلغ 20% في عام 2020، حيث بلغت حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي محفظة القروض البنكية 12.5%، في حين

بلغت حصتها في مؤسسات التمويل الأصغر 60%، ونشير هنا أن البنك المركزي الأردني قام بزيادة مبلغ الصندوق الذي أنشأته الشركة الأردنية لضمان قروض من أجل بدء التشغيل من 50 مليون دينار أردني إلى 83 مليون دينار أردني، ووسع نطاق تغطية البرنامج لاستهداف قطاع التصدير، مع ملاحظة أن القطاعات التي يغطيها البرنامج هي: الصناعة، والسياحة، والزراعة، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات، والنقل، والصحة، والتعليم، والاستشارات الهندسية)، كما قام بتوسيع تعريف المؤسسات الصغيرة الناشئة إلى مؤسسات صغيرة مسجلة رسميا بدأت العمل لمدة لا تزيد عن 5 سنوات بدلا من 3 سنوات. (Central Bank of Jordan, 2021, p. 14)

ومن أجل تمكين رواد الأعمال والشركات الناشئة في الأردن خصصت ست مؤسسات للتمويل الأصغر جزءا من محفظتها الائتمانية لدعم المشاريع الناشئة، وبحلول نهاية عام 2020 بلغت النسبة الإجمالية للائتمان المقدم لمشاريع بدء التشغيل من قبل مؤسسات التمويل الأصغر 7.5%، كذلك تمكنت مؤسسات التمويل الأصغر خلال الفترة (2018-2020) من تطوير منتجات جديدة تلبي احتياجات أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والذين يعملون في قطاع الزراعة، ونتيجة لذلك، بلغت نسبة القروض الممنوحة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر للمناطق الريفية والقطاع الزراعي 28.6%، وبحلول نهاية عام 2020 بلغت نسبة المقترضين من المحافظات خارج عمان 20%، وفيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية الرقمية في هذا القطاع، فتقوم خمسة مؤسسات تمويل أصغر بصرف/جمع القروض عبر حسابات الهاتف المحمول لحوالي 36 ألف عميل مقارنة بـ 14 ألف عميل في عام 2018. (Central Bank of Jordan, 2021, p. 17)

ثالثا: تطور مؤشرات الشمول المالي في الأردن

بالنظر للدراسة الاستقصائية التي أجراها البنك الدولي ارتفعت ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية في الأردن كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة إلى 42.08% في عام 2017 مقارنة بـ24.61% و25.47% في عامي 2014 و2011 على التوالي، لكن تبقى هذه النسبة منخفضة مقارنة مع تلك المسجلة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD في عام 2017 (95%)، كذلك، نلاحظ ارتفاع في كل من معدلات إيداع واقتراض الأموال من المؤسسات المالية في عام 2017 كنسبة من البالغين فوق 15 سنة إلى 10.1% و16.64% على التوالي مقارنة بعام 2014 (3.75% و13.56% على التوالي)، وفي عام 2011 (8.24% و4.47% على التوالي)، أما بالنسبة للنساء فقد ارتفعت ملكية الحسابات لهذه الفئة من 17.35% إلى 15.53% ف 26.61% في الأعوام 2011 و2014 و2017 على التوالي، وكذلك الاقتراض من 3.57% إلى 10.31% ف 14.16% على التوالي.

شكل رقم (3): نسب ملكية الحسابات والإيداع والاقتراض من مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة

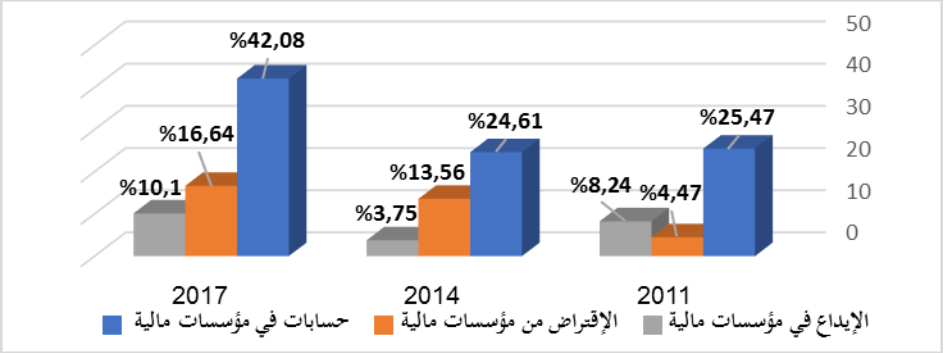

Source: The World Bank, The Global Findex database, website: *https://globalfindex.worldbank.org/ (05/11/2020).*

كذلك، شهدت ملكية الحسابات لأفقر 40% من البالغين البالغين فوق 15 سنة ارتفاعا من 13.05% في عام 2011 إلى 16.33% في عام 2014، ثم إلى 32.88% في عام2017، أي بمعد 19.83% خلال الفترة (2011-2017)، ونفس الشيء بالنسبة للادخار والاقتراض من 1.3% و3.95% على التوالي في عام 2011 إلى 4.1% و15.6% على التوالي في عام 2017، أي بمعدل نمو 2.8% بالنسبة لملكية الحسابات وبمعدل 11.65% بالنسبة للاقتراض خلال الفترة (2011-2017)، ويمكن ارجع ذلك الى تدعيم برامج التمويل الأصغر في الأردن وتنامي حجمه خلال هذه الفترة.

شكل رقم (4): نسب ملكية الحسابات والإيداع والاقتراض من مؤسسات مالية رسمية لأفقر 40% (+15) في الأعوام 2011،2014،2017

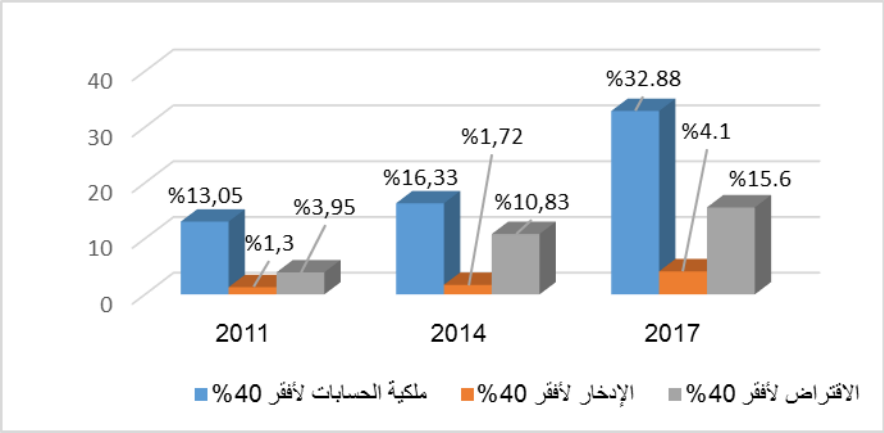

Source: The World Bank, The Global Findex database, website *https://globalfindex.worldbank.org/(05/11/2020).*

بالنسبة للمناطق الريفية، فحسب احصائيات البنك الدولي ارتفع عدد مالكي الحسابات في المؤسسات المالية، والمودعين والمقترضين من 26.64% و3.15% و6.16% على التوالي في عام 2011 إلى 46.05% و20% و19.93%على التوالي في عام 2017.

شكل رقم (5): نسب ملكية الحسابات والإيداع والاقتراض في الريف من المؤسسات المالية الرسمية (+15) في الأعوام 2011،2014،2017

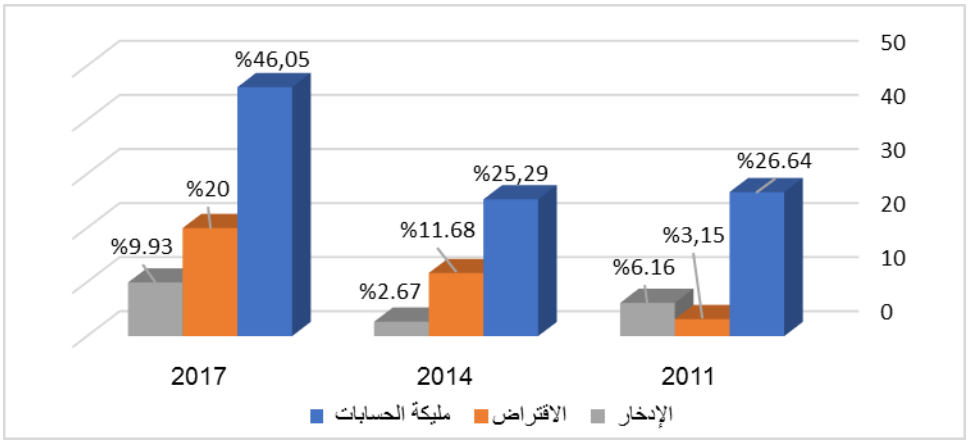

Source: The World Bank, The Global Findex database, website *https://globalfindex.worldbank.org/(05/11/2020).*

بالنسبة لنسبة البالغين فوق سن 15 سنة الذين اقترضوا أموال لبدأ أو تشغيل أو توسيع مزرعة أو أعمال تجارية، فارتفعت من 2.75% في عام 2014 الى 14.17 % في عام 2017، كما ارتفعت نسبة النساء المقترضات في هذا المجال من 2.78% إلى

14.17%، ونسبة المقترضين الذين تتجاوز أعمارهم 25 سنة من 3.97% إلى 18.77%، وفي المناطق الريفية ارتفعت نسبة المقترضين من 3.26% الى 16.35%، في حين ارتفعت نسبة المقترضين لبدأ أو توسيع مزرعة أو أعمال تجارية الأفقر 4% من البالغين من 2.45% إلى 14.49%.

جدول رقم (4):احصائيات حول البالغين الذين اقترضوا أموال لبدأ أو تشغيل أو توسيع مزرعة أو أعمال تجارية في عامي 2014 و2017

الوحد: %

البيان	2014	2017
إقتراض المال لبدأ أو تشغيل أو توسيع مزرعة او أعمال تجارية (+15)	2.75	14.17
إقتراض المال لبدأ أو تشغيل أو توسيع مزرعة او أعمال تجارية للنساء (+15)	1.52	11.32
اقتراض المال لبدأ أو تشغيل أو توسيع مزرعة او أعمال تجارية (+15-24)	0.7	5.15
اقتراض المال لبدأ أو تشغيل أو توسيع مزرعة او أعمال تجارية (+25)	3.97	18.77
إقتراض لبدأ أو توسيع مزرعة أو أعمال تجارية في المنطقة الريفية (+15)	3.26	16.35
إقتراض لبدأ أو توسيع مزرعة أو أعمال تجارية لأفقر 40% (+15)	2.45	14.49

Source: The World Bank, The Global Findex database, website *https://globalfindex.worldbank.org/(05/11/2020).*

وبالمقارنة بالإحصائيات التي أجراها البنك المركزي الأردني في عام 2017 حول مستويات الشمول المالي في الأردن والتي أعدت لصياغة الاستراتيجية والوطنية للشمول المالي، نلاحظ بعض الاختلاف في الأرقام مقارنة مع تلك الصادرة عن البنك الدولي في عام 2017، نظرا لاختلاف الطريقتين المعتمدتين في الدراسة الاستقصائية، فحسب البنك المركزي الأردني 33.1% من البالغين فوق سن 15 يمتلكون حسابات، مما يعين أن 66.9% من البالغين لا تيستطيعون الوصول للخدمات المالية الرسمية، لكن كلا الدراستين تظهران تحسن في مستويات الشمول المالي من حيث ملكية الحسابات مقارنة مع عام 2014، والتي كان فيها نسبة البالغين فوق سن 15 الذي يمتلكون حسابات 24.6%، لكن هذه النسبة صغيرة جدا مقارنة مع تلك المسجلة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث بلغ نسبة الوصول للخدمات المالية الرسمية للبالغين فوق سن 15 سنة نسبة 94% في عام 2014، وهو ما دفع بالبنك المركزي الأردني إلى وضع خطة استراتيجية لتعزيز الشمول المالي وتخفيض نسبة المستبعدين من الخدمات المالي في الأردن بناء على الأرقام التي توصل إليها في دراسته الاستقصائية.

نجحت الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي المطبقة من قبل البنك المركزي الأردني في تعزيز الشمول المالي في الأردن، حيث ارتفعت مستوياته من 33.1% في نهاية عام 2017 إلى 50% في نهاية عام 2020 ، وتم تقليص الفجوة بين الجنسين من 53% في نهاية عام 2017 إلى 29% في نهاية عام 2020، (أنظر الشكل رقم (6)) كذلك، احتلت الأردن المرتبة الرابعة في زيادة مؤشر الائتمان من 134 في عام 2019 وفقا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي، هذه النتائج هي نتيجة الجهود الكبيرة التي بذلها البنك المركزي الأردني في تحسين الإطار التنظيمي القانوني لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتدعيم قطاع التمويل الأصغر، وضمان وجود نظام فعال لحماية المستهلك المالي، وتمكين المرأة لتكون قادرة على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، وإنشاء أول مكتب ائتماني خاص في الأردن، علاوة على ذلك، لعب البنك المركزي الأردني دورا رئيسيا في تعزيز الثقافة المالية لبناء ثقة الناس في النظام المالي، وتقديم خدمات ومنتجات مالية ميسورة التكلفة. (Central Bank of Jordan, 2021, p. 7).

شكل رقم (6): مقارنة النتائج المحققة في عام 2020 مع الأهداف المسطرة في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020)

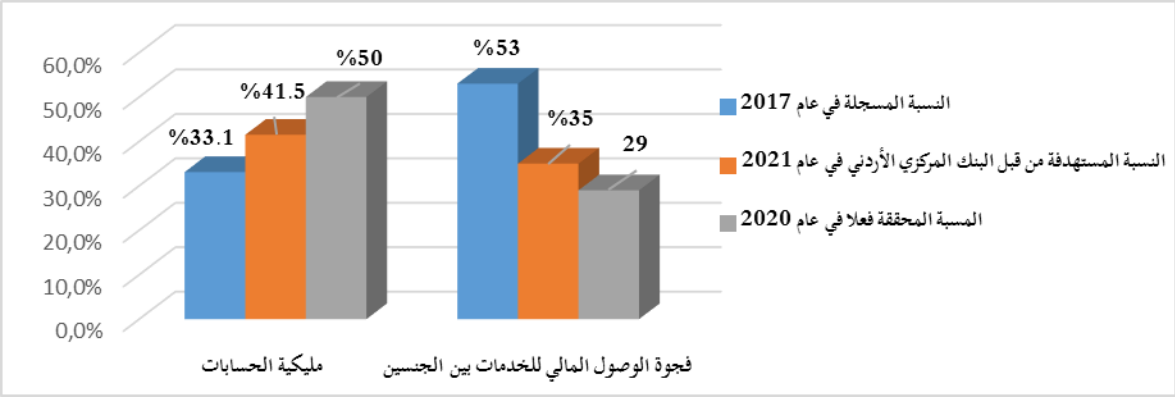

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المرجع التالي:

- Central Bank of Jordan (2021). Financial Inclusion, Report 2018-2020, Jordan, p7.

الخاتمة:

تؤدي صناعة التمويل الأصغر دور مهم وفعال في تعزيز مستويات الشمول المالي وتوسيع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية، حيث يتيح فيها لجميع من هم في سن العمل الوصول إلى خدمات الاقتراض والادخار والمدفوعات والتأمين، وتسهيل حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على التمويل وغيرها، وذلك من قبل مقدمي الخدمات المالية والتي فتحت آفاق جديدة للفقراء غير المتعاملين مع البنوك، ومن هذه الجهات نذكر مؤسسات التمويل الأصغر، بنوك التمويل لأصغر، منضمات غير حكومية ،جمعيات تعاونية ومؤسسات تنمية المجتمعات المحلية، بنوك تجارية خاصة وحكومية، شركات تأمين، مكاتب البريد.

– نتائج الدراسة:

تتمثل النتائج الدراسة فيما يلي:

– الشمول المالي هو عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية وبأسعار معقولة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصا لذلك، ومدعما بعملية التثقيف والتعليم المالي وبما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

–يعبر التمويل الأصغر عن الآلية الفعالة التي تستهدف شريحة أفقر الفقراء القادرين على العمل للتخفيف من الصعوبات التي تواجهها هذه الشريحة، وتحسين ظروفهم وتحويلهم إلى قوة منتجة تعتمد على ذاتها وتساهم في دعم مجتمعها؛

– يشمل التمويل الأصغر في الأردن تقديم خدمات مالية وغير مالية للفقراء الناشطين اقتصاديا والأشخاص ذوي الدخول المنخفضة، ولا تشمل خدمات الائتمان فقط بل عدد من الخدمات الأخرى كالإدخار، والتحويلات، والتأمين، والتدريب وبناء القدرات؛

– تتضمن الأردن على تسعة مؤسسات تمويل أصغر تقدم مجوعة متنوعة من المنتجات المالية، وقد خصصت ست مؤسسات منها جزءا من محفظتها الائتمانية لدعم المشاريع الناشئة؛

– تستند الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020) التي وضعها البنك المركزي الأردني في ديسمبر 2017 على ثلاثة محاور أساسية: التمويل الأصغر، الخدمات المالية الرقمية، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن أربعة عناصر أخرى تعتبر كمتطلبات

أساسية لإنجاح الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وهي: القوانين والتشريعات، البيانات والأبحاث، حماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية والتكنولوجيا المالية.

– بالنسبة للمناطق الريفية، فقد تم تسجيل تطور إيجابي في مستويات الوصول للخدمات المالية من قبل مالكي الحسابات في المؤسسات المالية والمودعين والمقترضين في نسبة الباغين الذي اقترضوا أموال لبدأ، أو تشغيل، أو توسيع مزرعة أو أعمال تجارية في الفترة (2011-2017) خاصة عند الفئة التي يتجاوز أعمارهم 25 سنة، وخلال الفترة (2018-2020) تمكنت مؤسسات التمويل الأصغر من تطوير منتجات جديدة تلبي احتياجات الذين يعيشون في المناطق الريفية والذين يعملون في قطاع الزراعة، وبذلك ارتفعت نسبة القروض الممنوحة للمناطق الريفية والقطاع الزراعي من مؤسسات التمويل الأصغر إلى 28.6% مما ساهم في تحسين مؤشرات الشمول المالي مع نهاية عام 2020.

– نجحت الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في تعزيز الشمول المالي، حيث ارتفعت مستوياته من 33.1% في نهاية عام 2017 إلى 50% في نهاية عام 2020، كما تم تقليص الفجوة بين الجنسين من 53% في نهاية عام 2017 إلى 29% في نهاية عام 2020.

بالنسبة لنتائج الفرضية الموضوعة فقد تم إثباتها؛ حيث أن هناك تنامي في نشاط قطاع التمويل الأصغر في الأردن في نهاية الربع الرابع من عام 2020 مقارنة بالربع الرابع من عام 2012، سواء من حيث عدد العملاء النشطين والقروض النشطة أو من حيث المحفظة الائتمانية رغم التراجع الطفيف غي نهاية 2020 بسبب أزمة كوفيد، ما ساهم بشكل فعال وايجابي في رفع مؤشرات الشمول المالي من حيث ملكية الحسابات وتقليص الفروق بين الجنسين، وتحسين ظروف الأفراد العاملين في المناطق الريفية وتحويلهم إلى قوة منتجة تعتمد على ذاتها وتساهم في دعم مجتمعها بما يتوافق والأهداف المسطرة في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن.

المراجع:

– أسامة اسماعيل يوسف عبد الرحمن البشير، (2014)، سياسات التمويل الصغر ودورها في الحد من نسبة الفقر دراسة حاله مصرف السلم، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، السودان.

– اصلاح حسن العوض، (بدون سنة)، تعريف التمويل الأصغر و دوره في التنمية الإقتصادية والاجتماعية، الموقع الالكتروني:
https://www.zakat-chamber.gov.sd/files/tmweel-asgar.pdf (5/3/2018).

– البنك المركزي الأردني، (2017)، خطة عمل محور التمويل الأصغر، عمان.

– البنك المركزي الأردني، (2017)، ملخص الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي، عمان.

– اللجنة العربية للرقابة المصرفية، (2009)، التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والاشراف عليه، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

– المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، (2012)، دليل التنظيم والإشراف للتمويل الأصغر الإرشادات المتفق عليها، البنك الدولي.

– النعمان محمد الهادي الصابوني، (سبتمبر 2015)، مفهوم الاشتمال المالي الأهداف والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد 23 العدد 3، الأردن.

– إيهاب مقابله، ومحمد عواوده، (2020)، أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

– تنمية شبكة التمويل الأصغر في الأردن، (2020)، تقرير الأداء الربع الرابع 2019، الأردن.

– تنمية شبكة التمويل الأصغر في الأردن، (جوان 2021)، تقرير الأداء الربع الأول 2021، عمان.
– تنمية شبكة التمويل الأصغر في الأردن، (مارس 2021)، تقرير الأداء الربع الرابع 2020، عمان.
– سمير عبد الله، (2016)، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، فلسطين.
– ضرار الماحي، (2013)، مفاهيم أساسية تتعلق بالتمويل الأصغر، دورة تدريبية عن خدمات التمويل الأصغر، معهد علوم الزكاة، السودان.
– عالية عبد الحميد عارف، (جوان 2009)، إدارة القروض متناهية الصغر الآليات والأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، المجلد 29 العدد 1.
– عبد الحليم عمران، (2020)، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ التجارب الدولية والمحلية، ألفا للوثائق، عمان.
– كمال الدين الياس، (سبتمبر2015)، مفهوم الاشتمال المالي وأهدافه، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد 23 العدد 3، الأردن.
– موسى يحيى بشارة سلومة، (2014)، التمويل الأصغر ودوره في التخفيف من حدة الفقر في السودان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم التكنولوجية، السودان.

- Abdul Rahim ABDUL RAHMAN, (2007), Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic - Banking. Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies volume 2, N:1, Japan.
- Central Bank of Jordan, (2017), Financial Inclusion Diagnostic Study in Jordan.
- Central Bank of Jordan, (2017), the National Financial Inclusion Strategy 2018-2020. Jordan: Central Bank of Jordan.
- Central Bank of Jordan, (2018), The National Financial Inclusion strategy 2018-2020, Jordan.
- Central Bank of Jordan, (2021), Financial Inclusion Report 2018-2020, Jordan.
- Eugeniusz Gatnar, (2013), financial inclusion indicators in Poland.
- Global Financial Development Database, website: *https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/data/global-financial-development-database (2/1/2020).*
– GPFI ,(2016), G20 Basic Set of financial inclusion indicators.